الأهرام

المصدر :

التاريخ :

فيما تختلف تقديرات الاحتياجات

اجماع دولى على أن تكون المساعدات لغزة وأريحا فى صور غير نقدية

□ القدس - خليل العسلى:

ـ قال مسئول فى البنك الدولى موجود فى القدس لـ«العالم اليوم» إنه فى تقدير البنك الدولى فإن الحكم الذاتى سيكون فى حاجة أولية لتوفير ٢٥ مليون دولار لدراسة جدوى ومتطلبات المشاريع الأساسية تعقبها الحاجة إلى مبلغ ١٥ مليون درلار لتدريب الكوادر لإدارة وتشغيل المرافق والمشاريع التى سيتم بناؤها وتليها الاحتياجات والأولويات الأخرى والتى تتطلب مبدئيا ١,٣ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الاتفاق وحوالى ٣ مليارات دولار خلال السنوات الخمس التى تليها أى حوالى ٤,٣ مليار دولار سنويا.

ـ من ناحية اخرى قال مصدر دبلوماسى أمريكى مطلع لـ«العالم اليوم» إن الولايات المتحدة ملتزمة مبدئيا بـ ٥٠ مليون دولار كما التزمت بتوفير ١٠٠ مليون دولار من اليابان و١٠٠ مليون دولار من البنك الدولى لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينية حتى تستطيع أن تمسك زمام الأمور فى الأراضى التى ستكون تحت سلطتها.

وأضاف ذلك المصدر أن هناك اجماعا دوليا أن المساعدات لن تتدفق بصورة مبالغ نقدية وإنما معظمها عبر المساعدات المتمثلة فى التجهيزات وما تتطلبه المشاريع فى المرحلة الأولى.

ولكن هذا المصدر أكد بأن الوضع الاقتصادى العالمى مثقل بالمشاكل حيث تواجه الدول الكبرى المتوقع أن تساهم فى التمويل العديد من المشاكل الاقتصادية مما سيضع سقفا لحجم المساعدات التى ستقدمها للفلسطينيين ومن تلك الدول الولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية واليابان.

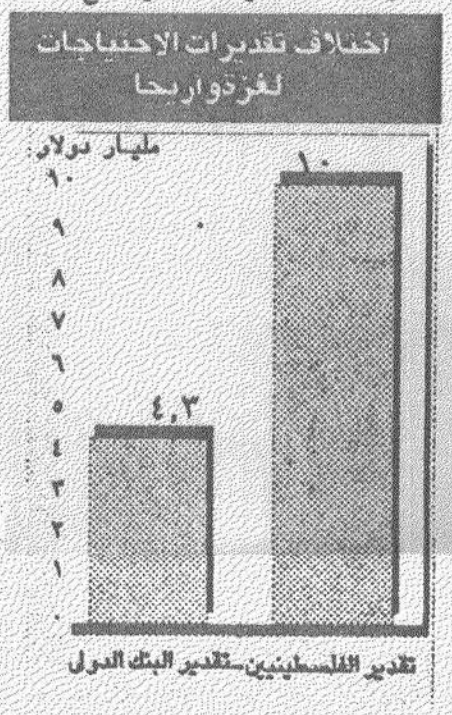

ولذلك فإنه يقع دور كبير على الفلسطينيين الاثرياء جدا والمنتشرين فى العالم فى الاستثمار بالاراضى المحتلة.

بينما كشفت دراسة فلسطينية أن عملية التنمية الاقتصادية فى غزة واريحا تحتاج إلى مبالغ مالية تصل إلى ١٠ مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

وجاء فى الدراسة التى أعدتها مؤسسة داتا الاقتصادية أن القطاع الصناعى بحاجة إلى ١٥٠ مليون دولار فيما تبلغ حاجة القطاع التعليمى إلى ١٣٠ مليونا والقطاع المالى ٤٠٠ مليون دولار أما أعمال تطوير البنية التحتية فهى بحاجة إلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نحو ٧ مليارات دولار بما فى ذلك إنشاء وحدات سكنية لاستيعاب ٨٠٠ ألف مواطن تتوقع الدراسة عودتهم من الخارج إلى الأراضى المحتلة خلال المرحلة الانتقالية.

وتقدر الدراسة حجم الأعمال المنوى تنفيذها فى قطاع المواصلات بمليار دولار وتشمل إقامة مطارين أحدهما فى غزة والآخرى فى أريحا ومحطتى بث إذاعى وتليفزيونى وإنشاء ميناء بيجرى فى قطاع غزة - فيما تحتاج الخدمات الصحية إلى مبلغ ٨,٦ مليون دولار ويحتاج القطاع السياحى إلى ٣٠٠ مليون دولار لاقامة فنادق سياحية من الدرجة الأولى، بينما تبلغ تكاليف اقامة منشآت حكومية للسلطة الفلسطينية نحو ٥٠٠ مليون دولار.

وأوضح د.سمير مدير مؤسسة داتا أن تمويل هذه المشاريع يعتمد على الدعم المالى الفورى من قبل دول الخليج ودول المجموعة الاوروبية واستثمارات رجال الاعمال الفلسطينيين فى الخارج.

وأكد ضربون أنه إذا لم يتم استثمار الأموال التى يتم الحصول عليها فى المجالات الإنتاجية وفى البنية التحتية بشكل صحيح ومدروس بحيث يساهم فى إيجاد دخل للاقتصاد الفلسطينى فإن الوضع بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية سيكون أسوأ بكثير مما هو عليه الآن.

وأضاف أن نجاح هذه اللحظة سيمكن الاقتصاد الفلسطينى من الاستغناء عن الاقتصاد الإسرائيلى وأيضا تخفيض العجز فى الميزان التجارى بين الجانبين، وكذلك إيجاد صناعة فلسطينية مماثلة للصناعات القائمة فى إسرائيل والأردن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية